أكد أنه قدم إلى اللجنة جميع المعلومات والمستندات الخاصة بالقضية

الفارس : خطوات للقضاء على ظاهرة تسرب الاختبارات بالتعاون مع «التعليمية»

أعضاء اللجنة التعليمية

الفارس والأثري أثناء الاجتماع

- ندرس فكرة أن يكون لكل اختبار رقم سري خاص به
- الوزارة أثبتت بالأدلة أن إجراءاتنا حدت من تسرب الامتحانات
- تشكيل لجنة خاصة لتحديد سياسة القبول على مستوى الدولة
- «التعليمية»: وزارة التربية تنكر تسرب الاختبارات والتقرير النهائي خلال أيام
- الرويعي: عندما توجد الأدلة والبراهين يجب أن يقف الجميع عند مسؤولياته
- معالجة مشاكل القطاع يجب أن تكون من واقع تجريبي والآراء الأجنبية لن تحل الإشكالية

ناقشت لجنة شؤون التعليم والثقافة والإرشاد في اجتماعها امس قضية تسرب الاختبارات والمكلفة بها من المجلس بحضور وزير التربية والتعليم العالي د.محمد الفارس وعدد من قيادات الوزارة.

وتوقع عضو اللجنة النائب د.عودة الرويعي في تصريح بمجلس الأمة أن ترفع اللجنة تقريرها حول ظاهرة تسرب الاختبارات خلال الأيام القريبة.

وقال إن النقاش أظهر تباينا وخلافا بين رؤية وزارة التربية للقضية ورؤية اللجنة لها حيث إن الوزارة ترى أنه لا توجد تسريبات والنواب وفق ما لديهم من معلومات يؤكدون العكس.

واعتبر أن الخلل موجود في الهيكل والتنظيم والأداء التربوي بشكل عام معربا عن اعتقاده بوجود أسباب عدة لظاهرة تسرب الاختبارات.

وأكد الرويعي تعاون أعضاء اللجنة التعليمية ومسؤولي وزارة التربية وأنهم بشاطروتهم هذا الهم ولكن الكل يجب أن يقف عند مسؤولياته عندما توجد الأدلة والبراهين.

وبين أنه تمت مناقشة الدعوة إلى مؤتمر وطني تربوي شامل يشارك فيه مختصون من كافة المستويات من الجهات المعنية ومؤسسات المجتمع المدني.

وأضاف أن الجهات الحكومية المطلوب وجودها في هذا المؤتمر هي وزارة التربية والجامعة والتطبيقي ومؤسسة الكويت للتقدم العلمي ومعهد الأبحاث ومجالس الجامعات الحكومية والخاصة والتربويون.

وشدد على أن معالجة مشاكل القطاع التربوي يجب أن تكون من واقع تجريبي صحيح لأن الآراء الأجنبية لن تحل الإشكالية، وإنما بإسهامات القائمين فعليا على التعليم، متمنيا الاستماع إلى صوت المعلمين والطلب في هذا الجانب.

ومن جانبة قال وزير التربية والتعليم العالي د. محمد الفارس إنه قدم إلى اللجنة التعليمية جميع المعلومات والمستندات الخاصة بقضية تسريب الامتحانات خلال السنوات الماضية.

وأوضح الفارس في تصريح بمجلس الأمة بعد حضوره اجتماع (التعليمية) أنه في السنة الحالية تم اتخاذ إجراءات وضوابط مشددة منذ «طباعة الامتحانات إلى أن تم توزيعها على الطلبة في الفترتين الأولى والثانية.

وأشار الفارس إلى أن الوزارة أثبتت بالأدلة أن اجراءاتنا حدت من تسرب الامتحانات، وأنه بصدد اتخاذ خطوات أخرى في المستقبل القريب، لافتا إلى إبلاغ اللجنة التعليمية بأنها ستساعد وستحد من ظاهره تسرب الامتحانات.

وكشف الفارس عن أن وزارة التربية تدرس فكرة أن يكون لكل اختبار رقم سري خاص به تعرف من خلاله المرجعية والنماذج وأن ترسل الامتحانات عن طريق الكمبيوتر والا يتم إرسالها في صناديق.

وأكد أن هناك الكثير من الأفكار الأخرى تقوم الوزارة بدراستها، وأنه مع مقترحات النواب باللجنة التعليمية سنصل إلى خطوات إجرائية نهائية فيما يتعلق بظاهرة تسرب الاختبارات والقضاء عليها.

وعن موضوع الالتحاق أوضح الفارس أن اجتماع اليوم ناقش بشكل أساسي تسرب الاختبارات، ولم يتطرق إلى موضوع الالتحاق، مؤكدا تعاونه مع اللجنة البرلمانية وتزويدها بجميع المستندات التي تطلبها حول قضية بعينها.

وأشار في هذا الصدد إلى استعداد وزارته لمد اللجنة بكل متطلباتها حول موضوع البعثات والتعيينات في الجامعة والهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب.

من جانب آخر كشف الفارس عن أن التربية بدأت في تشكيل لجنة خاصة لتحديد سياسة القبول على مستوى الدولة بالتعاون مع جميع مؤسسات التعليم الجامعي فيما يتعلق بالبعثات الداخلية والخارجية.

وأشار إلى أنه تمت مناقشة المقاعد المتوافرة في كل مؤسساتنا التعليمية وسيتم اعتماد القدرة الاستيعابية في جامعة الكويت في الاجتماع المقبل مع تلك الجهات.

وقال الفارس إن اجتماع اللجنة التعليمية حضره من قيادات الوزارة الوكيل د. هيثم الأثري والوكيل المساعد د. سعود الحربي ومدير المطبعة السرية.

أكدوا أهمية القانون في إنصاف من لم يشملهم القانون السابق

نواب : إقرار المعاشات الاستثنائية للعسكريين المتقاعدين أمر ضروري

- المطيري: أرفض كل المبررات الحكومية الرامية إلى إجهاض القانون
- الحويلة: أتمنى من الحكومة التعاون مع المجلس لإقرار هذا القانون لإنصاف العسكريين

مطالبات نيابية بإقرار المعاشات الاستثنائية للعسكريين المتقاعدين

أجمع عدد من النواب على ضرورة إقرار تعديلات قانون منح معاشات استثنائية ومكافآت استحقاق للعسكريين المتقاعدين من ضباط الصف والأفراد في الجلسة المقبلة المقرر عقدها بعد غد الثلاثاء.

وأكدوا أهمية هذا القانون في إنصاف العسكريين الذين لم يشملهم القانون السابق ويساوهم بزملائهم الذين خدموا معهم بنفس الفترة.

من جانبه أكد النائب ماجد المطيري رفضه كل المبررات الحكومية الرامية إلى إجهاض قانون منح معاشات استثنائية ومكافآت استحقاق للعسكريين المتقاعدين من ضباط الصف والأفراد.

وشدد المطيري على أهمية تصدي النواب لهذه المبررات الحكومية من خلال الموافقة على تقرير اللجنة المالية المعروض على الجلسة المقبلة.

وأضاف المطيري في تصريح صحفي أن الحكومة تتذرع بوجود كلفة مالية لهذا القانون وبأن الظروف المالية لا تسمح بسبب شردي الميزانية العامة للدولة الناجم عن انخفاض أسعار النفط.

وأعرب عن رفضه هذه الحجة مشيرا إلى أن أمام الحكومة خيارات عديدة لوقف الهدر الحكومي قبل الاعتراض على القوانين التي تساعد المواطنين ويتم إقرارها في مجلس الأمة من أجل تخفيف الأعباء الحياتية عنهم.

وقال إن اللجنة المالية أقرت مشكورة إنصاف العسكريين الذين لم يشملهم القرار رقم 495 الصادر في العام 2008 ووافقت على صرف معاش استثنائي بمبلغ 400 دينار للضباط من رتبة نقيب فما دون ممن خدم 25 سنة.

وأضاف أن اللجنة أقرت أيضا مبلغ 300 دينار لضباط الصف والأفراد ممن خدم 25 سنة، ومبلغ 250 دينارا لمن خدم 20 سنة منهم.

ودعا المطيري إلى إقرار هذا القانون في الجلسة المقبلة وعدم تقديم أي بنود عليه في جدول الأعمال وفق ما أقرته لجنة الأولويات البرلمانية التي قدمت هذا القانون على ما سواه بعد الانتهاء من المصادقة على المضبطة وبندي الرسائل والأسئلة.

من ناحيته أعلن النائب د.محمد الحويلة تأييده إقرار الاقتراح بقانون لمنح معاشات استثنائية ومكافأة استحقاق للعسكريين المتقاعدين من ضباط الصف والأفراد، متمنيا من الحكومة التعاون مع المجلس لإقرار هذا القانون لإنصاف العسكريين.

وقال الحويلة إنه من مقدمي هذا الاقتراح حيث إن المعاشات التقاعدية الحالية لهم ضئيلة ولا تعينهم على مواجهة غلاء المعيشة ولا تفي بالمتطلبات المعيشية ولا تساير الزيادات المطردة والمتسارعة للتكاليف وأعباء الحياة. وقال إن رواتب هؤلاء العسكريين لم تطرأ عليها الزيادة المناسبة بعد خدمتهم الطويلة، رغم ما قدمه ضباط الصف والأفراد العسكريون المتقاعدون من دفاع عن أراضي الكويت وحماية حدودها وحفظ الأمن الداخلي.

وأشار الحويلة إلى أن التشريعات القانونية والقرارات الوزارية التي صدرت بشأن منح المعاشات الاستثنائية ومكافآت الاستحقاق ركزت على الضباط والقادة العسكريين المتقاعدين وتجاهلت شريحة مهمة وهم ضباط الصف والأفراد العسكريون.

من جهته طالب النائب فيصل الكندري بضرورة إقرار القانون وأوضح أن هذا الأمر سيساهم في تحسين الحالة المادية للمتقاعدين خاصة وأنهم ظلموا بالقانون السابق ويجب إنصافهم.

وأشار الكندري في تصريح صحفي إلى أن القانون السابق تجاهل ضباط الصف والأفراد العسكريين في الجهات العسكرية الثلاث مبينا أن هذا القانون منصف للعسكريين ويساويهم بزملائهم الذين خدموا معهم بنفس الفترة.

وأضاف أن إقرار القانون مهم جدا ويتطلب من السلطتين التشريعية والتنفيذية العمل لإقراره عاجلا. وأبدى النائب طلال الجلال دعمه وتأييده إقرار القانون في المداولتين بجلسة الثلاثاء المقبل مشيرا إلى أن هذا القانون سينصف العسكريين المتقاعدين من ضباط الصف والأفراد، وسيساعدهم على تحسين وضعهم المعيشي في ظل غلاء الأسعار.

طالب وزير بتحمل المسؤولية السياسية إذا لم يعالج التجاوزات

الدلال : «الأوقاف» تماطل في تنفيذ الأحكام القضائية النهائية

الدلال أثناء تصريحه في مجلس الأمة

قال النائب محمد الدلال إن وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية تماطل في تنفيذ الأحكام القضائية النهائية ولم تقم بمعالجة ملاحظات ديوان المحاسبة حول تلك النقطة معتبرا ذلك تجاوزا خطيرا لا يمكن قبوله.

وأوضح الدلال في تصريح بالمركز الإعلامي في مجلس الأمة أن هناك عددا كبيرا من الأحكام القضائية المتعلقة بقرارات الترقيات والتعيينات ومخالفة لقرارات الخدمة المدنية لم تنفذها الوزارة.

وأشار الدلال إلى وجود تجاوزات وممارسات ومواقف من قيادات الوزارة لا يمكن السكوت عنها تتعلق بالقيام بواجباتهم الدستورية والقانونية.

وحذر الدلال من أن استمرار المماطلة في معالجة تلك التجاوزات سيحمل الوزير المسؤولية السياسية وسيكون ضحية لبعض قيادييي الوزارة.

وأضاف: لقد التقينا وزير الأوقاف أكثر من مرة وشرحنا له التجاوزات وتوقعنا أن يقوم بعلاج الخلل وإنصاف المظلومين فقيادات الوزارة من الوكيل والوكلاء المساعدين يرفضون تنفيذ احكام قضائية نهائية.

وأكد انه لا يستهدف الوزير الجبري شخصيا لكنه مسؤول سياسيا عن تجاوزات القياديين في وزارة الأوقاف إذا لم يصحح أخطاءهم ويطبق أحكام القضاء.

وزاد الدلال: لقد وجهت أسئلة لوزير الأوقاف وكذلك النائبان شعيب المويزري ومبارك الحجرف وجها أسئلة مماثلة عن الأحكام القضائية النهائية لصالح الموظفين ولا تنفذها الوزارة.

وبين الدلال أن تجاوزات وزارة الأوقاف سجلها ديوان المحاسبة في تقريره عن السنة ٢٠١٥ / ٢٠١٦ ومنها صرف أكثر من ٢٥٠ الف دينار مكافآت تشجيعية من دون وجه حق في إدارة الدراسات الإسلامية.

وأشار في هذا الصدد إلى استمرار عدم تفعيل المراقبة والتفتيش والتدقيق بالمخالفة لقرار مجلس الوزراء، وتم صرف مكافآت لموظفين في الإجازات وهو مخالفة لقرار الخدمة المدنية

تشمل إنشاء مواقف للسيارات متعددة الطوابق مقابل قسم الأمراض الباطنية مستشفى الصباح

الطبطبائي: لجنة المرافق وافقت على 20 اقتراحاً برغبة تقدمت بها

أعلن النائب د.وليد مساعد الطبطبائي أن لجنة المرافق العامة وافقت على 20 اقتراحا برغبة قد سبق أن تقدم بها خلال دور الانعقاد الجاري.

وقال الطبطبائي في تصريح صحافي إن الاقتراحات التي أقرتها اللجنة تشمل إنشاء مواقف للسيارات متعددة الطوابق مقابل قسم الأمراض الباطنية مستشفى الصباح (منطقة الصباح الصحية).

وتشمل أيضا فتح مركز تجاري تتوافر فيه الاحتياجات الأساسية للمسافرين عند المنافذ الحدودية البرية الكويتية، وإنشاء مدينة العاب ترفيهية متكاملة مشتملة على جميع وسائل التسلية والترويح الحديثة في كل محافظة من محافظات دولة الكويت.

وأضاف أن من بين الاقتراحات أيضا استبدال إشارة شارع حسين بن علي الرومي (الدائري الرابع) اتجاه السالمية - مقابل مبنى الهيئة العامة للشباب والرياضة - بإنشاء جسر أو نفق، وبناء مساجد حديثة على الطرق الخارجية (طريق السالمي - طريق العبدلي).

وأشار إلى أن الاقتراحات تتضمن وضع خطط إستراتيجية جادة وسريعة تساهم في ضبط وترشيد استهلاك الكهرباء، وإغلاق الكهرباء بعد نهاية الدوام الرسمي بجميع الوزارات والهيئات والمؤسسات الحكومية وتخفيض الإنارة الخارجية. وتناولت الاقتراحات السماح بفتح مكبرات الصوت الخارجية في أثناء أداء صلاتي المغرب والعشاء وفق الضوابط التي تراها وزارة الأوقاف، وحظر توزيع الإعلانات بجميع أنواعها على المنازل والسيارات بشكل يدوي داخل المناطق السكنية.

وتضمنت الاقتراحات تغطية وتكييف جسر المشاة الواصل بين منطقتي العديلية والخالدية وعمل سلالم كهربائية ومصاعد لذوي الاحتياجات الخاصة، وإنشاء مركز لتحفيظ القرآن الكريم للإناث والرجال والأطفال، بمنطقة كيفان تابع لوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية.

وشملت كذلك إنشاء مواقف للسيارات متعددة الأدوار في جامعة الكويت (كيفان) لخدمة طلبة وأساتذة كلية التربية وكلية الشريعة وكلية الآداب. وتضمنت الاقتراحات إلزام شركات الهواتف المتنقلة بنقل أبراجها من المناطق السكنية، ووضعها فوق أسطح المباني الحكومية بالمخافر والجمعيات التعاونية والمباني التابعة للبلدية، وذلك بشرط ارتفاعها عن الأسطح بما لا يقل عن عشرين مترا، باستثناء المدارس.

وأشار الطبطبائي إلى أن الاقتراحات تضمنت كذلك تفعيل مشروع تدوير المواد غير العضوية للمحافظة على البيئة وإعادة تدويرها على أن يعهد إلى المعهد الكويتي للأبحاث العلمية بالإشراف على هذا المشروع.

وبين أن الاقتراحات شملت إنشاء مواقف للسيارات متعددة الأدوار لكليات جامعة الكويت الموجودة في منطقتي (الخالدية، والعديلية).

كما تضمنت الاقتراحات قيام وزارة الكهرباء والماء ببناء عوازل حديثة خاصة لجميع المحولات الكهربائية في الكويت تمنع انبعاث الأشعة الكهرومغناطيسية منها وإنشاء دور القرآن وتعليم الحديث والعقيدة في مساجد الكويت، على أن تكون تكاليفها من أموال التبرعات.